

إلى الفاضل المحترم السيد شكيب بنموسى
رئيس لجنة النموذج التنموي
الرباط

التاريخ: 0 مارس 2020
2020/02
الرقم: موضوع: وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية

السيد الرئيس،

بعد التحية المشفوعة بالتقدير والاحترام،

لنا عظيم الشرف أن ننهى إلى سيادتكم أن "فدرالية الجمعيات الوطنية للمتقاعدين بالمغرب" تأسست بتاريخ 15 دجنبر من سنة 2005، وتعُد اليوم في عضويتها ستة وثلاثين (36) جمعية تمثل ما يفوق مائتي ألف متقاعد من القطاع العمومي والشبيه العمومي، والقطاع الخصوصي. تكمّن مهمّة الفدرالية في الدفاع عن حقوق ومكتسبات المتقاعدين المادية والاجتماعية والصحية، وكذا في العمل على الحفاظ على هذه المكتسبات وتحسيتها.

إن الفدرالية، منذ تأسيسها، وهي تبذل جهوداً متواصلة من أجل التوصل إلى مزيدٍ من العناية والاهتمام بالمتقاعدين والأرامل من طرف السلطات العمومية، وإلى ترجمة هذه العناية على أرض الواقع، وذلك بإشراك المتقاعدين في بلورة السياسات العمومية وال الحوار الاجتماعي والمناقشة حول إصلاح أنظمة التقاعد، وكذا بتمثيلهم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وفي المجالس الإدارية لصناديق التقاعد.

وما فتئت الفدرالية تؤكد على أن حالة التهميش والعزلة التي يعيش عليها المتقاعد ناتجةً بالأساس عن عدم تواجده في مثل هذه المعايير التي تُعتبر فضاءاتٍ ملائمة لإسماع صوته وطرحه للمشاكل التي تُعْتَرِضُهُ، والتَّعْبِيرُ مباشِرٌ عن رأيه بخصوص البحث عن أرجح الحلول لهذه المشاكل. كل هذا لن يتناهى في اعتقدنا مع تواجد مؤسسة عمومية تعنى بشؤون المتقاعدين (مجلس أعلى، مندوبيَة سامية، أو غيرها، طبقاً لروح الدستور) التي أصبح التفكير في إحداثها أمراً ضرورياً أمام الارتفاع المتزايد لعدد هؤلاء الأشخاص وأمام ضخامة مشاكلهم.

إن العناية بالمتقاعدين، السيد الرئيس، تقتضي كذلك وبالدرجة الأولى تحسين أوضاعهم المادية وقدراتهم الشرائية التي تبقى جد هشة بحيث يوجد من بينهم عدد كبير يتقاضون معاشًا دون الحد الأدنى للأجور، بل إن الدخل المعاشي لأغلبِيَّتهم لا يتعدى الحد الأدنى للمعاش المحدد منذ 2018 في 1500 درهم شهرياً بالقطاع العام و1000 درهم بالنسبة للقطاع الخاص.

على هذا الأساس تتشرف الفدرالية بعرض فيما يلي أهم مقتراحاتها على أنظار لجنة النموذج التنموي:

- استفادة الأرملة من المعاش الأدنى بكامله؛
- تعليم المعاش الأدنى (1500 درهم) على كافة صناديق التقاعد والرفع به إلى الحد الأدنى للأجور وجعله مواكباً لهذا المرجع؛
- تقييم سنوي للمعاشات، يستجيب لغلاء المعيشة ويُطبّق من طرف كافة صناديق التقاعد؛
- استفادة المتقاعدين من الزيادات في الأجور التي تقرّرها الحكومة بالنسبة للقطاع العمومي، وتلك التي يعتمدها القطاع الخاص فيما يتعلق بمسخدمي هذا القطاع؛
- التخفيف من العبء الضريبي، وذلك في إطار نظام ضريبي خاص بالمعاشات يشمل جدولًا ضريبياً مستقلًا يتضمن نسباً منخفضة يستفيد منها كافة المتقاعدين الخاضعين للضريبة.

هذا واعتباراً لما سبق ذكره، فإننا واثقون من أن لجنة النموذج التنموي المؤقّرة لن يفوتها إصدار التوصيات الضرورية الهدافـة إلى تحسين الأوضاع المادـية لشريحة من المواطنين أعطـوا الكثـير للبلـاد وبـإمكانـهم إعطـاء المـزيد، وذلك تجاـواً مع روح الإرادة المـؤـلـية، وطبقـاً للـتـوجـهـاتـ الـملـكـيـةـ السـامـيـةـ الرـامـيـةـ إـلـىـ الرـفـعـ منـ مـسـتـوىـ المـعيـشـيـ وـالـقـدـرـةـ الشـيرـائـيـةـ لـكـافـةـ أـفـرـادـ الشـعـبـ.

وفي الختام اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أوافيكم طـيـةـ بـورـقةـ مـختـصـرـةـ لأـفـكارـ وـمـقـرـحـاتـ الفـدـرـالـيـةـ، آـمـلـينـ أنـ تـفـضـلـواـ يـاتـاحـتناـ فـرـصـةـ اللـقـاءـ بـسـيـادـتـكـمـ وـبـأـعـضـاءـ الـلـجـنةـ الـمـحـترـمـينـ قـصـدـ إـطـلاـعـكـمـ مـباـشـرـةـ وـبـتـفـاصـيلـ أـوـسـعـ عـلـىـ مـشـاكـلـ الـمـتـقـاعـدـينـ وـتـطـلـعـاهـمـ. وـبـنـقـىـ فـيـ اـنتـظـارـ تـحـديـدـ النـارـيخـ الـمـنـاسـبـ لـسـيـادـتـكـمـ بـخـصـوصـ هـذـاـ اللـقـاءـ. وـلـكـمـ مـنـ جـزـيلـ الشـكـرـ وـخـالـصـ الـامـتنـانـ.

وتفضـلـواـ، السـيـدـ الرـئـيسـ، بـقـبـولـ أـسـمـىـ عـبـارـاتـ تـقـدـيرـنـاـ وـاحـتـرـامـنـاـ.

رئيس الفدرالية
العربي العزاوي

فدرالية الجمعيات الوطنية

للمتقاعدين بالمغرب

0668

الرئيس

fanarem_retraite@yahoo.fr

41، شارع الصنوبر، قطاع 21-04، حي الرياض، الرباط - المغرب

ورقة ملخصة لمقترحات الفدرالية المؤتمل مناقشتها مع "لجنة النموذج التنموي"

حول وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية
(11 مارس 2020)

1) مؤسسة قطاع التقاعد ودور المتقاعد في المجتمع وتمثيلية المتقاعدين

- إحداث مؤسسة عمومية تعنى بشؤون المتقاعدين (مجلس أعلى، مندوبيه سامية أو غير ذلك، طبقاً لروح الدستور):
- ضمان استمرارية وديمومة المعاشات من طرف الدولة:
- تطبيق قانون 1982 المتعلق بالتعويض الإيجاري للمتقاعد بهدف تشغيل الشباب:
- إخضاع المؤسسات التي تنهج التنمية التكنولوجية (digitalisation) إلى إسهامات إضافية لصالح صناديق التقاعد لتعويض هذه الأخيرة عن التقلص من مواردها نتيجة لانخفاض عدد المأجورين المساهمين في هذه الصناديق:
- إشراك ممثلي المتقاعدين في الحوار الاجتماعي:
- تعميم تمثيلية المتقاعدين في الأجهزة المسيرة لصناديق التقاعد:
- إشراك المتقاعدين في دراسة إصلاح أنظمة التقاعد:
- تمثيلية المتقاعدين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:
- تثمين قدرات المتقاعدين وإمكانياتهم وكفاءاتهم بقصد الاستفادة من خبرتهم وتجربتهم في شتى المجالات:
- ترسیخ مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة في التعامل مع المتقاعدين:
- إلغاء مبدأ التقاعد التكميلي غير الإيجاري (CIMR)، وكذا السقفين المطبقين من طرف CNSS (6000 درهم و ٧٧٧) وإرساء مبدأ الاقتطاعات على الأجر واحتسابها في المعاش:
- إحداث حد أدنى للدخل كمعاش للمستين تموّله صناديق الدولة وتضمنه الدولة مع الاستفادة من الحماية الاجتماعية والصحية.

2) تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للمتقاعدين والأرامل

- استفادة الأراملة من المعاش الأدنى بكامله:
- تعميم المعاش الأدنى على كافة صناديق التقاعد:
- الرفع من المعاش الأدنى إلى الحد الأدنى للأجر:
- تطبيق تقييم سنوي للمعاشات، يكون مواكباً لغلاء المعيشة ومتقابلاً من طرف كافة صناديق التقاعد:
- استفادة المتقاعدين من الزيادات في الأجر التي تقرّها الحكومة بالنسبة لموظفي القطاع العمومي، وتلك المعتمدة من طرف القطاع الخاص فيما يتعلق بمستخدمي هذا القطاع:
- التخفيف من العبء الضريبي، وذلك في إطار نظام ضريبي خاص بالمعاشات يشمل جزولاً ضريبياً مستقلاً يتضمن نسباً منخفضة يستفيد منها كافة المتقاعدين الخاضعين للضريبة:
- بلورة سياسة أسعار تفضيلية لفائدة المسنين بخصوص مراقب النقل البري السككي والجوي، وكذا خدمات عمومية من قبيل الخدمات الثقافية والجماعية (المتحف، المكتبات والملاعب، وغير ذلك).
- إحداث على صعيد جهات المغرب وعمالاته مراكز للشيخوخة ونوادي للمتقاعدين.